

Distr.  
GENERAL

A/49/533  
18 October 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون  
البند ٩٩ من جدول الأعمال

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين،  
والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين  
والمسائل الإنسانية

عقد مؤتمر للأمم المتحدة لدراسة واستعراض مشاكل اللاجئين  
والعائدين والمشردين والمهاجرين بصورة شاملة

## تقرير الأمين العام

١ - اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين القرار ١١٣/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بشأن عقد مؤتمر للأمم المتحدة لدراسة واستعراض مشاكل اللاجئين والعائدين والمشردين والمهاجرين بصورة شاملة.

٢ - وفي هذا القرار، عمدت الجمعية العامة، إذ أخذت في اعتبارها تعقد وإلحاح أزمة اللاجئين على الصعيد العالمي والحاجة إلى اعتماد المجتمع الدولي لنهج شامل من أجل تنسيق الإجراءات المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين والمهاجرين، وإذ أدركت ضرورة وضع استراتيجيات وآليات ومقررات ابتكارية في هذا المجال، إلى ما يلي:

(أ) أحاطت علما بالافتراح الداعي إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة لدراسة واستعراض مشاكل اللاجئين والعائدين والمشردين والمهاجرين بصورة شاملة؛

(ب) دعت جميع الدول الأعضاء، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الدولية الأخرى، والهيئات المعنية في الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية المهمة، إلى إجراء استعراضات وتقديم توصيات إلى الأمين العام بشأن مدى استصواب عقد مثل ذلك المؤتمر، آخذة في الاعتبار، ضمن جملة أمور، مداولات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وكذلك الأعمال التي يضطلع بها ممثل الأمين العام؛

(ج) طلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين تقريراً بشأن ما ورد من توصيات عملاً بالفقرة ٢ (ب) أعلاه.

٣ - وبعد اتخاذ هذا القرار، طلب الأمين العام إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنسيق إعداد هذا التقرير لتقديمه إلى الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. ولدى إعداد هذا التقرير كتبت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى جميع الدول الأعضاء والمراقبين في الأمم المتحدة في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ طالبة التعرف على آرائهم بشأن عقد مثل هذا المؤتمر. وجرى استشارة مجموعة كبيرة من المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المهمة، بشكل أو بآخر، بمسائل اللاجئين وبالجوانب الأخرى لحركة السكان.

٤ - وبحلول ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وردت ردود من حكومات الدول الإحدى والثلاثين التالية: الاتحاد الروسي، أذربيجان، استراليا، ألمانيا، أنغولا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، بلجيكا، بنغلاديش، تايلند، جزر البهاما، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مولدوفا، السودان، سويسرا، الصين، العراق، فرنسا، الكاميرون، الكرسي الرسولي، كندا، المغرب، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هولندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

٥ - وعلاوة على ذلك، عرضت هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية التالية آراءها:

إدارة الأمم المتحدة لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والبنك الدولي، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمنظمة الدولية للهجرة.

٦ - ووردت أيضاً ردود من المنظمات غير الحكومية التالية:

منظمة "كير" الدولية، وهيئة الخدمات الكنسية العالمية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، واللجنة الدولية للإنقاذ، وخدمات الهجرة واللاجئين (المؤتمر الكاثوليكي للولايات المتحدة).

#### الردود الواردة من الحكومات

٧ - تتفق الردود الواردة من الحكومات على حدوث تغيرات كبيرة في نطاق حركات السكان وتعميدها منذ اعتماد اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين، وعلى أن هذه التغيرات ذات أبعاد عالمية وتطرح تحديات جديدة ملحة أمام المجتمع الدولي. ففي عالم يزيد فيه عدد اللاجئين والأشخاص الآخرين الذين

تعنى بهم المفوضية عن ٢٣ مليون شخص، وهو عدد ربما كان أقل من عدد المشردين داخليا، حيث تتخذ الهجرة أبعادا لم تكن معروفة في فترات سابقة، تبرز بشكل متكرر الحاجة إلى صياغة استراتيجيات فعالة من أجل التوصل إلى حلول وتلافي حدوث تدفقات جديدة للاجئين وغيرها من حركات السكان المنفلتة الزمام، وذلك بالنظر إلى آثار هذه الحركات على الاستقرار السياسي والاقتصادي على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

٨ - وأشارت حكومات كثيرة في ردودها إلى عدم ملاءمة النهج الوطنية المتفرقة للتصدي لهذه المشاكل وأقرت بضرورة اتباع نهج شاملة على أساس إقليمي أو عالمي أو على كلا الأساسين للتصدي لمشاكل اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا والمهاجرين. بيد أنه أشير مرارا إلى أن صلاحية مثل هذه النهج تتوقف على التعاون والتضامن الدوليين.

٩ - ووجه عدد من الحكومات في ردوده الانتباه إلى المجموعة المتنوعة الكبيرة من المحافل المتعددة الأطراف الموجودة حاليا للتصدي لحركات اللاجئين والمهاجرين. واقترح وجوب دراسة الاقتراح الخاص بعقد مؤتمر دولي في سياق الآليات والولايات الموجودة. واستشهد في هذا الصدد بعمل الجمعية العامة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومجلس أوروبا، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، والمنظمة الدولية للهجرة، وممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخليا.

١٠ - ووجه كثير من ردود الحكومات الانتباه خصيصا إلى ما يجري إبلاؤه من اعتبار لمسألة حركات المهاجرين أو اللاجئين أو كليهما في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي الاجتماعي المزمع عقده في عام ١٩٩٥ وجرى التأكيد على ضرورة التنسيق بين هذين المؤتمرين والمبادرة المقترحة في القرار ١١٣/٤٨. وذهبت مجموعة من الحكومات في ردودها إلى أنه ينبغي انتظار نتيجة مثل هذه المداولات (ولا سيما مداولات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية) وتقييمها قبل اللجوء إلى مبادرات جديدة. وأكد أحد الردود على أن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية قد خرج بأول مجموعة شاملة ومتفق عليها عالميا من أهداف سياسات الهجرة، وذلك كجزء من برنامج عمله. كما أشار إلى انبثاق مقترح عن أعمال المؤتمر يدعو إلى عقد مؤتمر بشأن الهجرة والتنمية ذاهبا إلى القول بأن مؤتمرا من قبيل المؤتمر المقترح بمقتضى القرار ١١٣/٤٨ قد يصبح وسيلة لإجراء استعراض شامل للهجرة على الصعيد العالمي، وذلك حالما يجري تقييم المنجزات الملموسة والاحتياجات المحددة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

١١ - ومن بين الحكومات الإحدى والثلاثين التي ردت على الطلب الذي قدمته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل عرض آرائها، أيدت ١٢ حكومة بوضوح عقد مؤتمر دولي. وأكد كثير من هذه الحكومات على النطاق العالمي لحركات اللاجئين والمهاجرين وعلى ضرورة وضع استراتيجيات وآليات جديدة.

١٢ - ومن بين الحكومات التي أيدت الاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر دولي، أشارت إحدى الحكومات في ردها إلى أن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان قد أقر بضرورة أن يتبع المجتمع الدولي نهجا شاملا، بالتنسيق

والتعاون مع البلدان المعنية والمنظمات ذات الصلة، مع مراعاة الولاية المسندة الى المفوضية. وذهبت هذه الحكومة الى أن أزمة اللاجئين تتطلب مجموعة متنوعة من التدابير الاستثنائية بما فيها الإجراءات الوقائية لتلافي النزوح الجماعي القسري للسكان نتيجة انتهاك حقوقهم وعدم وجود الشروط الأساسية التي تكفل لهم معيشة آمنة. ويلزم أيضا اتخاذ إجراءات مشتركة لوقف الهجرة غير القانونية وفيما يتعلق بأنواع الهجرة الأخرى الى البلدان التي تتمتع بمستويات أعلى من المعيشة. وفضلا عن ذلك، أعربت هذه الحكومة عن رأي مضاده أن النظر في كامل المجموعة المتنوعة من مشاكل اللاجئين والمهاجرين من شأنه أن يساعد في تنشيط أداء الآليات الدولية الموجودة وأن يوسع دور المؤسسات الإقليمية في جو من التضامن الدولي. وفيما يتعلق بمنهجية المؤتمر، أكدت هذه الحكومة في ردها على ضرورة توخي الحذر في إعدادها وأشارت الى تفضيلها للجمع بين النهج العالمي، الذي يشمل تنظيم اجتماعات تحضيرية، والنهج الإقليمي ودون الإقليمي الذي يشمل صياغة مواقف وتدابير متفق عليها داخل إطار جغرافي أضيق.

١٣ - وذهبت حكومة أخرى تفضل عقد مؤتمر عالمي الى أنه سيكون من المفيد أن يركز المؤتمر على مسائل معينة من قبيل الهجرة والتنمية وأن يدرس الظواهر السياسية والاقتصادية والثقافية التي تكمن وراء الهجرة بالإضافة الى الضغوط الخارجية الخارجة عن سيطرة بلدان المنشأ. وترى هذه الحكومة ذاتها أن بإمكان المؤتمر دراسة سبل إزالة الممارسات التي تنطوي على تمييز ضد اللاجئين وتوفير دعم خاص للفئات الضعيفة. واقترحت هذه الحكومة ذاتها في ردها أن يسعى المؤتمر الى تنقيح نصوص اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمرکز اللاجئين وذلك لجعلها صكا شاملا ومتوازنا ومحيادا.

١٤ - بيد أن حكومة أخرى أكدت من جديد اهتمامها بتعبئة الدعم السياسي الدولي للقيام بإجراءات متضافرة وشاملة بشأن مسائل الهجرة العالمية وأعربت عن تأييدها لفكرة عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الهجرة إذا ما توافرت الظروف الكفيلة بأن يحقق هذا المؤتمر تقدما نحو إنشاء نظام للهجرة على الصعيد العالمي تتحقق فيه صفتا النظام والإنسانية. وذهبت الى أن أول خطوة في هذا الاتجاه هي كفالة نجاح الجهود الإقليمية الرامية الى وضع استراتيجيات شاملة للهجرة. وترى هذه الحكومة أنه لا يمكن لأي مؤتمر عالمي أن يأمل في تحقيق نتائج ملموسة إلا بعد أن تؤدي مثل هذه العمليات الإقليمية ثمارها المشهودة.

١٥ - وأكدت عدة حكومات تفضل عقد مؤتمر دولي على الحاجة الى القيام بأعمال تحضيرية مستفيضة كشرط أساسي لنجاح المؤتمر.

١٦ - وأكدت حكومات أخرى تؤيد فكرة المؤتمر العالمي أيضا ضرورة التحضير المستفيض له والتحديد الواضح لأهدافه وذلك لكفالة اعتماد نتائج ملموسة. واقترحت إحدى هذه الحكومات في ردها أن يتمثل الهدف المحدد تحديدا عموميا للمؤتمر في وضع تدابير جديدة للتصدي لحركات السكان الناجمة عن النزاع الإثني، بالإضافة الى التطبيق العملي لمبادئ التعاون والتضامن الدوليين. واقترحت أن للمؤتمر أيضا أن ينظر في مفهوم "البلد الآمن" وتدابير منع تكرار التقدم بطلبات للجوء. وذهبت الحكومة ذاتها الى أنه سيكون من الضروري التماس سبل لإزالة التعقيدات التي تكتنف عقد المؤتمر الدولي، الذي يتصف بتنوع المشاركين

والمصالح، ولو الى حد معين، واقترحت النظر في إمكانية إنشاء لجنة تحضيرية. واقترحت حكومة أخرى ألا يقتصر المؤتمر على النظر في حلول لمشاكل اللاجئين بل يعتمد أيضا الى تعبئة الدعم الدولي للبلدان المضيفة. بيد أن حكومة أخرى أكدت على أنه ينبغي للمؤتمر أن ينتهي الى اعتماد تدابير عملية تفضي الى حلول دائمة واقترحت أن ينظر، في هذا الصدد، في صكوك إضافية متعددة الأطراف، بما في ذلك تمديد اتفاقية عام ١٩٥١ لتغطي فئات أخرى، وخاصة المشردين داخليا. وأشارت الحكومة ذاتها، مفضلة الأخذ بنهج عالمي، الى أن ما لدى البلدان المشاركة من إرادة سياسية عازمة على التصدي للأسباب الجذرية للنزاعات الإقليمية والإثنية، والفقر، والتدهور الاجتماعي، والتخلف، شرط أساسي للنجاح. بيد أن حكومة أخرى ذهبت إلا أنه ينبغي للمؤتمر أن ينظر في سبل توسيع ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتقديم المساعدة للدول فيما يتعلق باللاجئين والمهاجرين لأغراض اقتصادية، وطالبي اللجوء، والمشردين والعائدين. وحددت إحدى الحكومات في ردها، وهي تؤيد فكرة عقد مؤتمر عالمي، أنه ينبغي للمؤتمر أن يستبعد مسألة اللاجئين الفلسطينيين.

١٧ - وأعربت أغلبية الحكومات الاحدى والثلاثين التي بعثت برودوها عن درجات متفاوتة من التحفظ إزاء فكرة عقد مؤتمر دولي. فقد ذهبت عدة حكومات منها إلى أن المسائل غير متطابقة في أجزاء مختلفة من العالم؛ وذهبت إحدى الحكومات إلى أن الخبرة السابقة تؤكد أن مثل هذه المؤتمرات تجنح إلى الخروج بشيء قليل أو بلا شيء من الإجراءات الملائمة والسريعة. غير أن حكومة أخرى أشارت إلى تنوع الأسباب الكامنة وراء المشكلات المعاصرة للمشردين وإلى الطابع غير المتجانس للفئة المستهدفة المقصودة في القرار ١١٣/٤٨، ذاهبة إلى أن من الأفضل، لأسباب تحليلية ولأسباب سياسية وقانونية، النظر في كل منها بمعزل عن الآخر. وترى إحدى الحكومات في ردها إلى أن من الصعب معرفة الكيفية التي يمكن أن يركز بها مؤتمر دولي، يحاول أن يغطي جميع الجوانب المتنوعة للحركات الدولية، تركيزا يكفي لالتهاء إلى مناقشة ذات مغزى وحلول عملية. وذهبت عدة حكومات أخرى أيضا إلى أن المؤتمر العالمي لن يكون بإمكانه إيجاد حلول لمجموعة المشاكل المتصلة باللاجئين والمهاجرين وأعربت عن تفضيلها الأخذ بنهج إقليمي أكثر تركيزا.

١٨ - وكانت حكومات أخرى، رغم أنها أقل قطعا في التعبير عن آرائها، راغبة عن تصور عقد مؤتمر عالمي في غضون إطار زمني وجيز. وفضلا عن ذلك، ذهبت إحدى الحكومات إلى أن المؤتمر العالمي سيحتاج إلى فهم أكبر للمسائل التي تعود إليها المشكلة وإلى أنه لن يكون مفيدا إلا بعد إحراز تقدم في مزيد من النظر التفصيلي في "برنامج للسلم" و"برنامج للتنمية" الصادرين عن الأمين العام.

١٩ - وبالنظر إلى تعقيد حركات اللاجئين والمهاجرين في العالم كله، أعرب عدد كبير من الحكومات عن التفضيل الشديد للأخذ بنهج إقليمية بوصفها كبديل أقرب إلى النجاح من المؤتمر العالمي وأدنى منه، فيما يحتمل، إلى تحقيق نتائج ملموسة.

٢٠ - وأكدت إحدى الحكومات في ردها على أن المشاكل والاحتياجات الحقيقية للمشردين يمكن أن تتصدى لها بصورة أفضل مجموعة البلدان والوكالات التي تواجه تحديات مماثلة. وأكدت حكومة أخرى على

ضرورة الأخذ بنهج موجهة نحو إيجاد حلول تكييف فيها طرق التعاون واختيار التدابير حسب كل حالة على حدة. وذهبت إلى أن الأخذ بالنهج الاقليمي أو دون الاقليمي العملي المنحى والقائم على التصور المشترك للمشاكل بين البلدان المضيفة وبلدان المنشأ والبلدان المهتمة الأخرى والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والموجه نحو الأخذ بنهج شاملة وتنفيذها، سيكون أكثر فعالية من عقد مؤتمر عالمي، وذلك بالنظر إلى تنوع ما ينطوي عليه ذلك من مشاكل.

٢١ - وأشار عدد من الحكومات إلى أن فوائد الأخذ بنهج إقليمية قد أظهرها بالفعل المؤتمر الدولي للاجئين في أمريكا الوسطى وخطة العمل الشاملة للاجئين في الهند الصينية. وأعرب عن الرأي الذي مفاده أن المؤتمرات الاقليمية يمكن أن تطبق نهجا شاملة على مجموعات أو فئات محددة وذلك حتى تتصدى لمشاكلها بصورة كلية. بيد أن إحدى الحكومات أكدت على أنه لا يمكن تأييد المؤتمرات الاقليمية إلا إذا أعطيت الأولوية للمناطق التي تستضيف أكبر أعداد من اللاجئين.

٢٢ - ورحب عدد من الردود تحديدا بمبادرة المفوض السامي القائلة بوضع نهج شامل لمشكلة المشردين في بلدان الاتحاد السوفياتي السابق، ينطوي على تحليل للحالة داخل بلدان المنطقة وفيما بينها، مع إيلاء عناية للأسباب الجذرية والوقاية، والاستجابات في حالات الطوارئ، والاستعداد وإيجاد الحلول.

#### الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية

٢٣ - تعكس الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية الردود الواردة من الحكومات فيما يتعلق بتعدد المشكلات الراهنة للمشردين.

٢٤ - ومن بين الوكالات الحكومية الدولية الإثنتي عشرة التي بعثت برودود أعربت وکالتان عن تأييدهما الشديد لعقد مؤتمر عالمي. ورأت وکالتان أخريان وجود ميزة واضحة في فكرة عقد مثل هذا المؤتمر، وأكدت كلتاهما على ضرورة تحديد الاختصاصات والاضطلاع بأعمال تحضيرية دقيقة ومفصلة من خلال جملة أمور من بينها اجتماعات إقليمية ومواضيعية.

٢٥ - وأعربت مجموعة أخرى من الوكالات التي بعثت بردها عن تفضيلها الشديد للأخذ بنهج إقليمية عملية المنحى. ورغم أن بعضها لم يستبعد في نهاية المطاف عقد مؤتمر عالمي يجري التحضير له من خلال اجتماعات إقليمية، فقد فضلت وكالات أخرى الأخذ بنهج تدريجي أكثر توخيا للحذر، مع القيام بتقييم نتائج أي إجتماع إقليمي قبل البت في شأن عقد المؤتمر العالمي.

#### الردود الواردة من المنظمات غير الحكومية

٢٦ - من بين المنظمات غير الحكومية الخمس التي ردت، أعربت اثنتان عن تأييدهما لعقد مؤتمر عالمي. وأعربت إحداها عن رأي مفاده أن المسائل والحالات الاقليمية المتصلة بذلك هي على درجة واضحة من التنوع لا يستبعد عندها أن يكون المؤتمر العالمي من العمومية والتجريد بحيث لا تكون له قيمة عملية مهمة. وأعربت منظمة أخرى عن تفضيلها للأخذ بنهج اقليمي، ولو في بادئ الأمر.

## المبادرة الاقليمية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن دول رابطة الدول المستقلة ودول

### بحر البلطيق

٢٧ - أكدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في السنوات الأخيرة، أهمية الأخذ بنهج اقليمية شاملة لمشاكل المشردين وقامت بوضع عدد من المبادرات العملية المنحى استجابة للمشاكل الاقليمية. ويبرز من بين هذه المبادرات المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى وخطة العمل الشاملة للاجئين في الهند الصينية.

٢٨ - ومنذ وقت أقرب، كان حجم حركات اللاجئين الفعلية والمحتملة وأشكال النزوح القسري الأخرى في دول رابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق سببا لقلق متزايد. ولذا فقد قامت المفوضية، بالتزامن مع المشاورات المتعلقة بالقرار ١٣/٤٨، بمبادرة للترويج لاستراتيجية شاملة للتصدي للحالة في هذه المنطقة ثم لوضع هذه الاستراتيجية.

٢٩ - واستنادا الى مبادرات اقليمية سابقة، اقترحت المفوضية مجموعة من المشاورات تؤدي الى عقد مؤتمر دولي عن المنطقة في عام ١٩٩٥. وسيلزم في المداولات الاضافية بشأن قرار الجمعية العامة ١٣/٤٨ مراعاة هذه المبادرة الاقليمية، التي تتفق مع ما فضله أغلبية الردود الواردة من الحكومات والمنظمات التي جرت استشارتها بشأن هذا القرار.

### التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة

٣٠ - ينبغي ملاحظة أن المشاكل المتعلقة بنزوح السكان التي يدخل فيها اللاجئون والمشردون داخليا والعائدون يجري التصدي لها أيضا في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المنشأة عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وقد كونت هذه اللجنة فرقة عمل مشتركة بين الوكالات بشأن المشردين داخليا. والهدف من ذلك هو التعرف على السبل والوسائل التي يقوم بها المجتمع الدولي، في الوقت المناسب وبسرعة، بتوفير المساعدة الإنسانية والمساندة للبلدان المتأثرة بالنزوح الداخلي. ويراعى في هذا السياق أوجه التكامل بين ولايات المنظمات ذات الصلة وخبراتها الفنية في توفير المساعدة الإنسانية والحماية للمشردين داخليا.

— — — — —